

المودد

مَحَلَّةُ شُرَايَةِ فَصْلِيَّةٍ
تصدرها وزارة الثقافة والاعلام - دار الشؤون الثقافية العامة
الجمهورية العراقية

المجلد الخامس عشر - العدد الثاني ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م

WWW.ATTAWHEEL.COM



أسرة الطرية محبة

رَدُّ عَلَى نَقْدِ أَحْمَدِ خَانَ

بقلم الدكتور

سامي مكي العثاني

كلية الآداب - الجامعة المستنصرية

كما أنه أهمل تصويب الخلل المطبعي في سرد بعض مؤلفات الصغاني الذي صوب في مقدمة (تعزير بيتي الحريري) التي كتبها أحد المحققين وهو الأستاذ هلال . قبل نقد الكاتب بخمس سنوات ، حيث صدر الكتاب في مجلة المجمع العلمي العراقي عدد تموز سنة ١٩٨٠ .

٢ - حاول الكاتب نقدنا بالحاح من خلال الفروق الواضحة بين النسخة غير المختصرة التي يمتلك صورتها ، وصورة النسخة المختصرة التي اعتمدها في التحقيق ، متجاهلاً الفرق الكبير بين النسختين ، والذي هو ليس من مسؤوليتنا ، فكان نقده لا قيمة له علمياً .

٣ - إن كاتب هذا النقد يجهل اللغة العربية ، لغة وإملاء ونحواً ، وقد اعترف في رسالته المرسلّة إليّ بذلك الجهل ، ومع ذلك يصر على تعالاه ، ويدعي الوصاية على تحقيق تراث العالم اللغوي الكبير الصاغاني . ويجد القارئ أنموذجاً من اغلاطه اللغوية والنحوية والإملائية والتعبيرية ، ذيلنا بها ردنا .

٤ - يزعم الناقد في هامش ص ٩٧ من مقالته أنه لا يحب إخراج كتاب من نسخته الوحيدة ،

نشر د . أحمد خان في المجلد الرابع عشر . العدد الأول من مجلة (المورد) نقداً على تحقيقي والأستاذ هلال ناجي لكتاب (مختصر شرح القلادة السمطية في توشيح الدريرية) للصاغاني ، الذي نشرناه في بغداد سنة ١٩٧٧ .

وقبل أن أبداً بمناقشة ما جاء في هذا النقد أود أن أشير إلى بعض الأمور التي قد تضع مقالة الناقد في حجمها الحقيقي ، وتبين سوء نيته في نقده .

١ - لقد أغفل الناقد نسخة مصوبة بخط اليد من كتابنا ، أرسلها إليه من بغداد الأستاذ هلال ناجي استجابة لطلبه ، وتلبية لرجاء الأستاذ قاسم الخطاط المستشار في جامعة الدول العربية في تونس ، مع إشعار الناقد أحمد خان الموجه للأستاذ هلال بتسلم تلك النسخة . في حين أنه وفيهمساً اعترف خطي لا مجال لنكرانه ، ومع ذلك حاول الكاتب نقدنا من خلال النسخة التي أرسلتها إليه من الكويت بناء على طلبه . أيضاً - على عجل ، وهي نسخة غير مصوبة ، علماً أن تاريخ وصول نسخة بغداد المصوبة سابق تاريخ نسخة الكويت بأمد طويل .

ولكنه في كل أعماله التي حققها ، وهي ثلاث رسائل للصاغاني فقط « الانفعال » وتعزيز بيتي الحريري ، والفادة في أسماء العادة » نشرها من نسخة مخطوطة واحدة . خلاف لقواعد التحقيق العلمي ، حيث تتوفر منها نسخ مخطوطة أخرى في المكتبات .

٥ - إن الجدولين اللذين ذيل بهما الناقد مقالته عما يقصر أو يمد في مخطوطة الصاغاني لا قيمة لهما علمياً ، لأننا لم نكتب صورة الألف على وفق هوانا وعلمنا - كما يدعي - بل حافظنا في كتابتها على الصورة التي كتب بها الناسخ . وهي موافقة لما في المعاجم اللغوية ، وما أورده هو قد كتبه الدمياطي ، على حسب ادعائه ، فالإملاء ليس للصاغاني لكي نفضله على إملاء ابن جماعة .

٦ - إن المخطوطة التي حققناها، مخطوطة لغوية، وقد احتاجت منا إلى ضبط معظم حروف كلماتها ، ويقدر القارئ المشقة التي يعانها محقق مثل هذا النوع من النصوص ، وما يمكن أن يقع فيها من الأخطاء المطبعية . ولكن الناقد لم يقدر هذا الأمر ، فاستغل بعض الأخطاء الطفيفة ، وحاول النيل من قيمة عملنا من خلال تلك الأخطاء المطبعية ، علما أننا استدركناها بجدول الاغلاط المطبعية المصوبة وارفقتها بنسخ الكتاب فيما بعد .

وفيما يلي مناقشة لنقده نقطة نقطة :

١ - أخطأ الناقد في النقطة الأولى من نقده إذ ادعى أننا ضبطنا (السمطية) في عنوان الكتاب بفتح السين ، وهو وهم لأننا لم نضبط كلمة (السمطية) بالفتح ولا بالكسر ، فتوهم الناقد التزويق في الخط فوق حرف السين فتحة ، وهو تزويق يعرفه من له أدنى معرفة بالخط العربي .

٢ - أما عن المقدمة التي تحدثنا فيها عن مؤلف النص الصاغاني ومختص النص ابن جماعة، وناسخ النص الدمياطي . فلا نرى منهجاً أصوب من ذلك ، وقد أنكر علينا الناقد ذلك وطالبنا بالحديث عن الصاغاني « كصاحب الشرح وابن جماعة كصاحب انتخابه » هكذا يقول .

ومن تأمل مقدمتنا وصحيفة العنوان يجد أننا قد أثبتنا أن المصنف هو الصاغاني ، أي صاحب التخميس والشرح ، وليس الشرح فقط كما زعم الناقد . كما أوضحنا في المقدمة أن المختصر الذي بين أيدينا هو من صنع ابن جماعة (صاحب الاختصار) فابن هو وجه الخطأ في هذا الكلام ؟ كما ادعى أن كلمة (مختصر) الواردة في العنوان لا تنطبق ، بل لا تنسجم مع المطبوع .

وهذا كله خطأ ، فكلمة (مختصر) ليست من عندنا ، فقد أثبتنا ابن جماعة في المخطوطة إذ قال في آخر النص : « كمل بحمد الله تعالى ومن خط الحافظ شرف الدين الدمياطي - رحمه الله - تعالى . نقلته . مختصراً شرح الآيات » .

ومعلوم لدى من له أدنى إلمام بصناعة التحقيق أنه لا يسوغ للمحقق تغيير العنوان . فحين يقول صاحب المختصر أنه مختصر ، يجب على المحقق إثبات هذه العبارة في العنوان . وهو ما فعلناه .

٣ - قال الناقد : إن نسبة الصاغاني تحتاج إلى تحرير وإيضاح ، لأن العلماء - وليسوا بكثير - من عصر مجد الدين الفيروزآبادي ، حتى يومنا هذا قد مالوا إلى كتابة هذه النسبة (صاغاني) . ثم بين أنه وجد في مؤلفات الصاغاني أنه يحذف الألف .

نقول له : أننا عندما نسبناه (الصاغاني) تابعنا العلماء ، ولم نطلع على ما كتبه الصاغاني في بعض مخطوطاته إضافة إلى تصريح الصاغاني في نويته المشهورة بأن نسبته (صاغاني) حيث قال :

فقلت يا دهر سألني مسألة
فإنسي عمري ثم صاغاني

فهل تكذب الصاغاني ونصدق أحمد خان ؟!

٤ - قلنا : ولد الصاغاني بمدينة لاهور الهندية . ويقول الناقد « أن الأمر ليس كذلك ، إذ هي الآن في باكستان لو قال المحققان : ولد بمدينة لاهور التي كانت وقت ولادته في الهند » .

ومعروف أن حديثنا ليس عن موقعها اليوم ، وإنما هو عن موقعها في وقت ولادته .

فلا حاجة لغير ما ذكرناه ، لانه من تحصيل
الحاصل .

٥ - وقلنا : نشأ بولاية غزنة ، وهي الحد بين
خراسان والهند . وقال الناقد : « لا يجوز
لنا أن نقول انها ولاية ، فضلا عن ذلك
ليست هي حد بين خراسان والهند »
وجوابنا على ما قال إيراد ما قاله ياقوت
وتابعه البغدادي في مراصد الاطلاع (مادة
غزنة) قالا : وهي مدينة عظيمة وولاية في
طرف خراسان ، وهي الحد بين خراسان
والهند .

إن اعتراض الناقد يدل على جهل
باسلوب الترجمة للقضاء ، وجهل بقواعد
التحقيق . فمن المعروف ان المحقق حين
يواجه باسم علم من البلدان القديمة يراجع
بشأنها معاجم البلدان ، وفي طليعتها معجم
ياقوت ومراصد الاطلاع للبغدادي وغيرهما .
ومن خلال ما يرد في هذه المراجع يعرف
بالبلدان ، وهو الأسلوب الذي اتبعناه
ويتبعه كل عارف بقواعد التحقيق العلمي .
أما الرجوع الى كتب الجغرافية الحديثة
للتعرف على المدن القديمة فهو أمر مرفوض
علمياً ، لأن البلدان تتغير ، والمواضع قد
تندثر وتزول ، والحدود تتحول ، والدول
تنشأ وتزول .

٦ - ورد بيت الصاغاني عندنا :

تسربت سربال القناعة والرضا

صبياً وكان في الكهولة ديدني

يقول الناقد « والصواب : صبياً كانا في
الكهول ديدني » إن الخطأ المطبعي عندنا
واضح . وقد ورد البيت صحيحاً في مقدمة
در السحابة للصاغاني الذي نشرته سنة
١٩٦٩ ومقدمة الدر الملتقط للصاغاني الذي
نشرته سنة ١٩٧٢ ومقدمة (تعزيز بيتي
الحريري) للصاغاني الذي نشره الأستاذ
هلال سنة ١٩٨٠ . وكل هذه المطبوعات
لدى الناقد . ولكنه وهو يتصيد هذا الخطأ
المطبعي أخطأ في موضعين في شطر واحد
فقط . فكتب (كانا) وصوابها (وكانا)
وكتب (الكهول) وصوابها (الكهولة) .

٧ - قلنا : جاور مدة من الزمن . وقال الناقد :
« من حسن العبارة القول وجاوره مدة من
الزمن » .

وأرى أن ذلك ليس من حسن العبارة ،
وإنما هو من ضعف فهم العربية ، فالعبارة
جاور مدة من الزمن ، صحيحة فصيحة
عربية أصيلة تعني انه جاور بيت الله في
مكة . الذي ورد ذكره قبل هذه العبارة .

٨ - قال الناقد معلقاً على صدر بيت الصاغاني :
« فاقطع علائق ما ترجوه من نشب
الصواب : من سبب »

ونقول : هذا وهم فالصواب ما
أثبتناه ، وهو ما ورد في ترجمة الصاغاني
عند ياقوت والوافي وتاج التراجم .

٩ - ذكرنا ان الصاغاني دخل بغداد سنة
(٥٩٥ هـ) استناداً الى اقوال مترجميه
ياقوت ٢١٧/٣ والكنوي في نزهة الخواطر
١٣٧/١ ومباركوري في رجال السند
والهند ص ١٠١ .

ثم كشف الاخ هلال ناجي في مقدمته
لرسالة الصاغاني (تعزيز بيتي الحريري)
المنشورة في مجلة المجمع العلمي العراقي ج٢
م ٣١ سنة ١٩٨٠ انه لم يدخل العراق قبل
سنة ٦١٥ هـ وقد توهم الناقد انه سبق
الاستاذ هلال الى هذا الرأي . فنشرته لهذه
الرسالة بعد التاريخ المذكور وهي نشرة
سقيمة لاعتمادها مخطوطة واحدة فضلاً
عما اكتنفها من اخطاء شنيعة في التقديم
والتحقيق . بينما نشرة الاستاذ هلال
اعتمدت مخطوطتين للكتاب في برلين وباريس

١٠ - قال الناقد : « جزم المحققان بالرأي أن
الصغاني ورد الى عدن سنة ٦١٠ هـ . ولكن
الامر ليس كذلك ... الخ » اما قولنا فكان
كالآتي وكان وروده الى عدن سنة ٦١٠ هـ
معتمدين في ذلك على قول معاصره ياقوت :
فوصل عدن سنة ٦١٠ هـ . فهل لدى الناقد
مرجع أو مصدر يثبت انه ورد عدن قبل
هذا التاريخ ؟

١١ - قلنا : لم يحضر مجلس قاض ولا شهد .
وقال الناقد : « بالعكس انه حضر مجلس
قاض ... وزكاه العدلان » اننا اعتمدنا في
نصنا قول « الحوادث الجامعة » المنسوب
لمعاصره ابن الفوطي ص ٢٦٣ حيث قال ما
نصه : الحقه القاضي محمود بن أحمد
الزنجاني بالمعدلين ، ولكنه لم يحضر مجلس
قاض ، ولم يشهد في قضية .

١٢- قال الناقد : « إن الصفاني دخل بغداد سنة ٦١٥ بأول مرة ولا ثانية كما قلت آنفاً » هذا نص كلام الناقد ، وهو كلام ركيك يجافي أساليب العربية . وكان اعتمادنا في دخوله بغداد قبل سنة ٦١٥ قول ياقوت واللكنوي ومباركبوري حيث قالوا : أنه مر ببغداد في طريقه إلى الحج سنة ٥٩٥ ثم عاد إليها سنة ٦١٥ .

١٣- يقول الناقد : « إن الصفاني لم يزل شيخاً برباط المربانية حتى سنة ٦٤٣هـ » وينفي ما قلناه : .. حتى سنة ٦٤٠هـ .
إننا حددنا هذا التاريخ استناداً على ما جاء في الحوادث الجامعة ص ٢٦٣ : رتب شيخاً برباط المربانية ، فلم يزل إلى آخر أيام المستنصر بالله سنة ٦٤٠هـ .

١٤- قلنا : أما مصنفاته .. تبحث في علوم مختلفة .. والفقه .

وقال الناقد « ولكننا لم نر أي تأليف له في الفقه ولا رسالة بحث فيها أي مسألة من مسائل فقهية » والعجيب أن الناقد نفسه ذكر في مقدمة كتاب الانفعال ص ٣ للصاغاني (كتاب الفرائض) و (كتاب مناسك الحج) ولا ندري بماذا يبحث هذان الكتابان إن لم يبحثا في الفقه .

وقد سبق الناقد في ذكر هذين الكتابين كل من مؤلف معجم الأدباء والجواهر المضية ومفتاح السعادة وكشف الظنون وغيرهم .

فهل يجزؤ الناقد على تكذيب كل هؤلاء وتكذيب نفسه ؟

١٥- قلنا : ومن مؤلفاته (در السحابة في بيان مواضع وفيات الصحابة) وقال الناقد : الصواب أنه (در السحابة في وفيات الصحابة)

واقول له : أن هذا العنوان كتب على غلاف مخطوطات الكتاب التي اعتمدها في تحقيقتي للكتاب .

وإن هذا الاسم ورد في مقدمته أيضاً حيث قال : هذا الكتاب جمعت فيه بين المختصر الذي ألفته في بيان مواضع وفيات الصحابة وبين ذيله الذي ذيلته عليه لتتم الفائدة . وذكره بهذا الاسم كل من ترجم له من

الأقدمين . ومما يؤكد صحته أن في مؤلفات الصاغاني الأخرى كتاب باسم (شرح در السحابة في بيان مواضع وفيات الصحابة) والغريب أن الناقد ذكره بهذا العنوان الذي ينكره علينا في كتاب الانفعال ص ٣ تحت رقم ٣ . فأحمد خان يناقض نفسه ويناقض العلماء الأثبات والمصنفين القدامى .

١٦- ينفي الناقد أن يكون للصاغاني كتاب بعنوان (أفعال فعلان) .

وقد نقل هذه الملاحظة مما صححناه بالقلم في النسخة التي أرسلت إليه ثم صوبناه في جدول الخطأ والصواب ، ومن مقدمة الأستاذ هلال في كتاب (تعزيز بيتي الحريري) .

١٧- قلنا : ومن مؤلفاته خلق الإنسان في اللغة . وينفي الناقد أن يكون للصاغاني كتاب بهذا العنوان .

ونقول له : إننا اعتمدنا ما ذكره بروكلمان في مؤلفات الصاغاني .

وقد ذكر الناقد نفسه هذا الكتاب ضمن مؤلفات الصاغاني في مقدمة الانفعال ص ٣١ رقم ١٦ . ولم ينغه .

١٨- قلنا : ومن مؤلفاته (نعمة الصديان فيما جاء على وزن فعلان) .

وينفي الناقد أن يكون للصاغاني كتاب بهذا العنوان .

وقد ذكرنا هذا الكتاب اعتماداً على ما ذكره مترجموه جميعاً . وما ذكره بروكلمان عن مخطوطته في تركيا . علماً أن الناقد نفسه ذكره بهذا الاسم في مقدمة الانفعال ص ٧ رقم ٧ .

ونحن لم ندع الوقوف على مخطوطة الكتاب ، وإنما ذكرناه اعتماداً على المصادر التي ذكرته .

١٩- ذكرنا كتابين للصاغاني هما (الشوارد في اللغة) و (ما تفرد به بعض أئمة اللغة) .

وهكذا وردا في المصادر التي ترجمت للصاغاني ، ولكننا التزاماً بالأمانة العلمية ذكرنا رأي الدكتور حسين نصار الذي يرجح فيه أن يكونا واحداً . وهو يعيب علينا أن

نذكرهما بهذه الطريقة العلمية ويطلب إلينا انتحال رأي الدكتور نصار . علماً أننا لم ندع الوقوف عليهما لكي نتبنى ترجيح الدكتور نصار .

وأخيراً طبع الكتاب في بغداد سنة ١٩٨٣ أي قبل نشر نقده بسنتين وتبين أنهما كتاب واحد فعلاً حققه السيد عدنان الدوري . ولا يعلم الناقد عنه شيئاً وهو المختص بالصاغاني كما يقول .

٢٠- أما ما ذكرنا عن طبع (مجمع البحرين) فقد ذكر ذلك متجاهلاً التصحيح الذي أرسل إليه ، ومتجاهلاً ما ذكر في مقدمة التعزيز المنشور سنة ١٩٨٠ .

٢١- يعيب علينا الناقد أننا ترجمنا للصاغاني مؤلف النص ، ولابن جماعة مختصر النص ، وللدمياطي ناسخ النص ، إن هؤلاء جميعاً من العلماء المعروفين ، وإن عملنا في الترجمة لهم يعد من أبسط أصول التحقيق . أما أن يكون الصاغاني بريئاً مما أخرجناه . كما يقول الناقد ، فلا ندري ما سبب هذه الثورة ، هل لأن الناقد لم يخرججه هو بنفسه .

ولا جدال في أن الصاغاني هو مخمس القصيدة وموشحها ، أي شارح نصها ، فهو المؤلف ، ولا جدال أيضاً في أن ابن جماعة هو الذي قام باختصار النص الذي وقع بين أيدينا ونشرناه تحت عنوان (المختصر) ، ولا جدال كذلك في أن الدمياطي هو الذي نسخ الأصل الذي وقف عليه فيما بعد ابن جماعة ثم اختصره .

وعبارة ابن جماعة التي وردت في آخر النص الذي نشرناه ونصها « كمل بحمد الله تعالى ومن خط الحافظ شرف الدين الدمياطي - رحمه الله - نقلته ، مختصراً شرح الأبيات » تقطع كل جدل في أن ناسخ الأصل هو الدمياطي ، والأصل ليس المختصر الذي وصل إلينا ، ولم يميز الناقد بين هذا كله ، فخلط كلامه خلطاً عجيباً .

٢٢- قلنا : فيما نعلم لم يصل إلينا (شرح القلادة) كاملاً . فقال : لا يسوغ للمحقق أن يقول قولاً باتاً كهذا . فلا ندري ما الذي

لا يسوغ هذا القول . وهل قولنا (فيما نعلم) قول بات كما يدعي ؟

فإن فهم منه ذلك فالعيب فيمن لا يفهم العربية ، وذلك أننا حصرنا الأمر في حدود علمنا ، والعلم موقوف بزمان ، فما كنا لا نعرفه سنة ١٩٧٧ عرفناه سنة ١٩٧٩ إذ وقفنا على الشرح الكامل وحققناه ، وهو قيد الطبع .

٢٣- ثم عاد الناقد إلى الدمياطي فقال : إن ترجمة الدمياطي الذي (كذا) أورده (كذا) المحققان تحت ناسخ النص فلا حاجة إلينا على ما قدمناه آنفاً .

لقد بينا أن ابن جماعة استهل الكتاب بقوله : أنبأنا الحافظ الدمياطي ، قال : قرأت على الشيخ العلامة الصاغاني جميع القلادة السمطية في توشيح الدريدية بشرحها من تأليفه . وأنهى النص بقوله : كمل بحمد الله تعالى ومن خط الحافظ الدمياطي نقلته ، وشاهدت بخطه بأوله ما مثله : قرأت جميع هذا الكتاب على مؤلفه ومحرره ومهذبه ومحرره ... الخ .

ورأينا من واجب المحقق أن يترجم للدمياطي الذي نسخ الأصل ، وكان له فضل وصول الكتاب إلينا .

٢٤- قال الناقد : هذا من العجيب أن منتخب النص أورد ما كتبه الدمياطي في آخر الشرح من سماعه لهذه النسخة ، ولم يورد ما كتبه الصاغاني بيده من الإجازة عليها ، ولو كتبها لكان أفضل ، وازداد في قيمة النص (كذا) .

ونقول : ما ذنبنا في كل ذلك ؟ وهل كانت إجازة الصاغاني مثبتة على النسخة المخطوطة التي اعتمدناها ثم حذفناها لتسوغ محاسبتنا ؟ وهل لنا علم بالفيب ؟

٢٥- قال الناقد : أورد المحققان اسم الميكالي المدوح في مقصورة ابن دريد تارة ، وأخرى ابن ميكال . ولا بأس به أنهما كرراه (كذا) والصواب أنه ابن ميكال .

ونقول : هذا وهم ، فالصورتان قد وردتا في المصادر القديمة كاليتيمة ٢٥٤/٤ وفوات الوفيات ٥٢/٢ وطبقات الشافعية ١٣٨/٣ ومعجم ياقوت ٣٤٤/٢ بل أن أهم

التراجم وهي الواردة في يتيمة الدهر ذكرته باسم الميكالي . وليس باسم ابن ميكال . وليس نمة من يدعي انه اعلم من الثعالبي بالميكالي . والميكالي هو ولي نعمة الثعالبي وصاحبه وقد صنف باسمه عدداً من مؤلفاته

٢٦- قال الناقد : احصى المحققان شروح القصيدة ، ولا ارى حاجة الى هذه الشروح لان الكتاب لا يمت لها بصلة ، فانه تخميس . ويكفيها ما اوردها (كذا) من التخميسات على ص ١٤ .

ونقول : إن الكتاب ليس تخميساً فقط ، بل هو شرح وتخميس للمقصورة الدريدية ، فكان من اللازم ان نذكر التخميسات الأخرى لهذه المقصورة ، كما كان علينا ان نذكر شروحها ايضاً . وهو ما فعلناه فالناقد واهم فيما ذهب اليه .

٢٧- قلنا : التجليف والتجريد واحد . وقال « صواب القراءة : التجليف والتجريف واحد . لا حاجة الى دليل ، لان قول الليث الذي يتبع هذا التركيب دال على الصحة ، وهو الجلف اجنى من الجرف » .

قلنا : لما كان الناقد لا يفهم العربية على وجهها الصحيح ، فلم يعرف معنى قول الليث الذي فرق بين الجلف والجرف . حيث لم يساو بينهما . بينما يتساوى معنى جلف وجرد . جاء في اللسان (جرد) جرد الشيء : قشره . وفي مادة (جلف) جلف الشيء قشره .

ولذلك كان ما اوردها صحيحاً .

٢٨- قال الناقد : جاء في المطبوع (وحادياً إلى السرى ترنما ، والصواب (حادياه للسرى ترنما) وقلنا : الحقيقة لا توجد الهاء بعد (وحادياً) ولذلك قرأنا الكلمة (وحادياً) وصوبنا كلمة (للسرى) محافظة على وزن البيت . وهو اجتهد اعطى للبيت معنى ؛ وقد افاد الناقد من هامشنا رقم (٢) حيث قلنا : في الأصل للسرى ، فراح يلقي علينا درساً في التعدية باللام او إلى فقال : إن الصلة التي تستعمل لترنم هي ل وليست إلى كما هو معروف ثم قال : والمعجب من القراءة الجديدة ان الفعل (ترنما) (تثنية) لم يستطع ان يدل المحققين الى حادياه . وهكذا اخطأ حين ظن الف (ترنما) للتثنية؛

والصواب انها الف الاطلاق على حسب قراءتنا .

٢٩- قال الناقد : « لم يقل ابو عبيد : الجزوة مثل الجزمة ، بل قول ابي عبيدة كما ورد في تهذيب اللغة ١٦٧/١١ والجامع لاحكام القرآن للقرطبي عند تفسيره : او جزوة من النار .

واما ما جاء في اللسان فهو تصحيف من عند ابن منظور ، او هو عبث النساخ »

ونقول : اخطأ الناقد في هذه الملاحظة ثلاث مرات : الاولى : جاء في نصنا (الجزوة مثل الجزمة) فحرف عيارتنا وقال : الجزوة مثل الجزمة .

الثانية : انه لم يعرف الفرق بين التصحيف والتحريف . فالتصحيف هو الخطأ في النقاط ، والتحريف هو الخطأ في الحروف ، وتغيير ابي عبيدة الى ابي عبيد تحريف لا تصحيف . واجدر بمن يتصدى لنقد تحقيق النصوص ان يعرف مدلول مصطلحات هذا الفن .

الثالثة : إن النص الذي في مخطوطتنا ورد القول فيه منسوباً الى ابي عبيد ، وليس الى ابي عبيدة . والنص كما هو معروف من تأليف الصاغاني ، وهو شيخ علماء اللغة في عصره . ومما يميز صحنه ما ورد في اللسان (جذا) ونصه (ابو عبيد في قوله عز وجل « او جذوة من النار » الجذوة مثل الجذمة) .

فما دام النص ورد منسوباً الى ابي عبيد العالم اللغوي المعروف : في مصدرين اساسيين ، فلا معنى للبحث من جديد عن ينسب إليه هذا القول في مصادر أخرى ، والناقد واهم في هذه المسألة .

٣٠- قال الناقد : « ان فعل اسيل اصح من اسل . وهكذا وردت في النص الذي امامنا وبها تستقيم (كذا) المعنى » .

ونقول : قراءتنا لكلمة (اسل) صحيحة وهي مطابقة لمخطوطتنا . ومعنى (اسل) : اسرق خفية . والمعنى المراد هنا مجازي . اي انه كان يخفي دموعه في قوله :

* * *

(فكم اسل من جفوني عندما) ولم يميز الناقد بين المؤنث والمذكر فقال : وبها تستقيم المعنى . اي يستقيم المعنى .

٣١- قال الناقد : « ليست كلمة ايضاً الثانية من الاصل ، بل مقامه (كذا) حينئذ وبها تستقيم العبارة . » نقول : هكذا وردت العبارة في مخطوطتنا . وهي مستقيمة المعنى ، اما ما ورد في مخطوطة الناقد كما يدعي فلا يعتد به اذ لا يغير المعنى ، وليس في نصنا خطأ .

٣٢- قال الناقد : « جاء في المطبوع واورد في السير ارواداً ومرواداً . والصواب مروداً بدون الالف لانها مصدر من ارواد . »

ونقول : خطأ الناقد الكلمة التي اوردناها في ارود في السير ارواداً ومرواداً . وقال : الصواب مرودا . بدون الالف . وهي كلمة من خطأ الطبع الواضح . إلا ان الناقد وقع في خطأ فاحش . حيث قال (مصدر من ارواد) والصحيح (مصدر من ارود) وهو مذكور في شرح الصاغاني ، وفي العبارة التي وجه إليها نقده .

٣٣- قال الناقد : « إن المطبوع يجري هكذا : ولم يجرى من الجمع على فعال إلا أحرف منها : تَوَام تَوَام . بتكرار كلمة تَوَام . لانهندي الى اي سبب جاءت الكلمة ثانياً . فانها في الحقيقة وفي النص ايضاً تَوَام جمع تَوَم . » ونقول : لقد ذكرنا كلمتين هما تَوَام وتَوَام . فلم يحسن الناقد فرقاً بين الكلمتين لجهله بقواعد الاملاء ، فزعم اننا كررنا كلمة تَوَام بلا سبب . ثم توهم ان كلمة تَوَام تكتب بالهمزة المنفردة فكشف عن جهله بقواعد الاملاء ثانية .

٣٤- قال الناقد : ضبطت كلمة رجل بسكون الوسط والصواب بتحريكها .

ونقول : لا توجد في كتابنا كلمة (رجل) بل هي (رخل) وقد ضبطها صاحب اللسان بسكون الوسط ، فما هو وجه الخطأ لدينا في هذا ؟

٣٥- قال الناقد : « الشجاع صفة وتحتاج الى الموصوف في هذا المكان الذي كان الرجل في الاصل . »

ونقول :

النص عندنا هو : رجل مجرب : صاحب حروب ، ويقال للشجاع انه لم يردى حروب . فبل يحتاج القارئ الى كلمة الرجل قبل الشجاع ليفهمها والكلمة غير موجودة في المخطوط ، فكيف يسوغ لنا ان نحور النص .

٣٦- قال الناقد : « في الاصل توجد كلمة (اسي) بعد (حتام) بدلا من (انكى) التي جاء بها المحققان » ونقول : جاء في نصنا :

حاتم انكى والغروب تهمع

والكلمة انكى هي المثبتة في المخطوطة التي حققناها وهي صحيحة لانها تؤدي المعنى المطلوب وهو (اغم) انظر اللسان (نكى) .

٣٧- قال الناقد : « سقط اسم والد عبدالرحمن بن الأشعث وهو محمد . »

ونقول : لم يسقط اسم (محمد) والد عبدالرحمن ، لان عبدالرحمن معروف في اغلب المصادر بـ (عبدالرحمن بن الأشعث) ونحن ذكرناه في الهامش كذلك . ومن يعرف المصادر لا تغوته مثل هذه الامور انظر مثلا الحيوان ٢٣٩/١ والاعلام ٢٢٢/٢ .

٣٨- قال الناقد : « في المطبوع والوضاح هو جديمة الابرش قيل كان بعد عيسى صلوات الله عليه بثلاثين سنة ، وملك شاطئ الفرات الى الأنبار وما وراء ذلك ستين سنة اقول : وقد سقطت كلمتان (الى السواد) من بين (ذلك) و (الستين) انتهى . »

ونقول : لم يسقط شيء من النص المثبت لدينا وهو يؤدي المعنى المطلوب ، ولكن يظهر ان الناقد رجع الى هامشنا رقم (٢) وقارن بين نص هامشنا ونص المخطوط فتوهم هذا السقط ، ثم انتحله لنفسه .

٣٩- قال الناقد : « إن كلمة تفري في شطر البيت (وساورتني نوب تفري الكلى) تكون من أفرى تفري (بالضم) لان النوب لا تجيء الا للإفساد والفري للاصلاح كما جاء في شرح التخميس . »

ونقول : جاء في لسان العرب (فري) قال ابن الاعرابي : افرى اوداجه بالسيف : شقها . وكل ما شقه فقد افراه وفراه .

فالفتح إذن ليس خطأ بل هو وجه قال به العلماء .

٤٠- قال الناقد : « وقد وردت : المضاربة بالسيف . ثم يسأل : هل تكون المضاربة بسيف أو أكثر . »

ونجيبه : ما ورد في النص هو : المجالدة والمبالطة : المضاربة بالسيف . فائبتناه كما هو .

فهل يريد الناقد أن نحور النص من عندنا ليفهم ؟

٤١- قال الناقد : « سقطت كلمة الى بين لولا وأخاف . »

ونقول : عبارتنا هي : لولا أخاف أن تلدي . عبارة صحيحة ومفهومة بذكر (أني) أو بدونها ، فذلك من الإيجاز البليغ ، ومن العجب أن الناقد صحح العبارة كالآتي (لولا الى أخاف) ولا معنى لها في لغة العرب

٤٢- قال الناقد : « فاذا أتى فهو جمل (بالجيم) وليست الحمل (بالحاء) » .

ونقول : سقطت النقطة من خطأ المطبعة ، ولكن الناقد لم يعرف قراءة أثنى (بالثاء) فقرأها أثنى (بالثاء) .

٤٣- قال الناقد : « أوال بفتح الهمزة لابضمها » واخذ علينا أننا أثبتناها بضم أولها .

وقد وهم في هذا ، فالضم هو رواية مخطوطتنا ، وقد نبهنا في هامش الصفحة ٤٣ الى أن أوال ترد بالضم وبالفتح ، واحلنا على معجم البلدان ٢٩٥/١ فهل بعد هذا من مزيد ؟

٤٤- قال الناقد : « كان من الضروري أن يشدد حرف الميم في (يؤم) . »

ونقول : لا حاجة لتشديد الميم في كلمة (يؤم) ، فهي مما يدركه كل قارئ يعرف العربية .

٤٥- قال الناقد : « جاء مؤلف التخميس كلمة (رملا) بالميم بدلا من (رفلا) بالفاء . وكلنا عارف بأن السعي بين الصفا والمروة ، وهناك تكون الرمل لا الرمل الذي يعمل حوله كعبة الله . »

نقول : أن سكون الميم أصبح في الطبع نقطة وهو واضح من أخطاء الطبع ، ولكن الناقد تخبط في عبارته وصيرها قضية أوقعت في أخطاء شنيعة .

١- قال : جاء مؤلف التخميس كلمة رملا .

والصواب : جاء مؤلف التخميس بكلمة (رملا) .

٢- قال : وكلنا عارف بأن السعي بين الصفا والمروة وهناك تكون الرمل لا الرمل .

والصواب : وكلنا عارف بأن السعي بين الصفا والمروة هو الرمل لا الرمل .

٣- قال : الذي يعمل حوله كعبة الله .

والصواب : الذي يعمل حول كعبة الله . وبذلك فضح نفسه في اللغة . وليفصح الله جهله بأمور الدين أيضا أضاف العبارة الأخيرة وهي (الذي يعمل حوله كعبة الله) ليفسر معنى السعي خطأ . فالذي يعمل حول كعبة الله هو الطواف وليس السعي ، وشتان ما بين السعي والطواف .

٤٦- قال الناقد : « إن الصغاني حافظ على رسم القرآن فقال (ولا تقولوا) وبدلها المحققان الى (ولا تقولن) هل ترك المحققان لنا مجالا أن نضيف فيه شيئا ؟ »

ونقول : لا علاقة لرسم القرآن في كتابة الشعر إن لم يكن اقتباسا . والشعر هنا ليس فيه أي اقتباس فقد كتب الشطر في مخطوطتنا :

(ولا تقولن في الا لا يا شططا)

والمخاطب فيه واحد . فكيف كتب الصاغاني كما يدعي (فلا تقولوا) وصيغة تقولوا للمثنى . والمخاطب في البيت مفرد . ؟

٤٧- قال الناقد : « أمر فرط : مجاوز فيه الحد ، كما في الاصل ، وليس بما يتجاوز فيه الحد . »

ونقول : جاء في كتابنا : أمر فرط : يتجاوز فيه الحد . فأضاف الناقد من عنده (ما) محرفا كلامنا ثم انتقد ما حرفه .

٤٨- قال الناقد : « كان الجدير بالمحققين أن يحيلوا القارئ الى مواطن من التهذيب للجوهري وديوان الأدب للغاربي لكي يعرف صحة الكلام . »

وتقول : إن هذا الكلام مردود علمياً لأن الكتاب الذي نشرناه كتاب في اللغة ، فلو قمنا بتخريج كل لفظة أو عبارة فيه لاقتضى ذلك منا إصدار موسوعة في عدة مجلدات ، ولم نسمع قبلاً أن محققاً من المحققين نشر كتاباً في اللغة وخرج كل لفظة فيه لكي يعرف صحة الكلام .

٤٩- قال الناقد : « الشمري معناها المتشمر في الأمور وليست بالمتشمر . »

وتقول : أخطأ الناقد في هذا ، فقد ورد في اللسان (شمر) ما نصه : [الشمري : المتشمر] .

٥٠- قال الناقد : « إن معنى كلمة المخش صحيح ولكن هذه الصفة لا تأتي بدون موصوفها ، لهذا عندي هي : رجل مخش . »

ونقول : في نصنا : مخش : جرىء على الليل والناقد يريد منا أن نضيف كلمة (رجل) من عندنا ، وهي غير موجودة في النص : علماً أن النص بدونها صحيح وواضح ، إلا أن لا يفهم العربية . فمن أساليب العربية أن تقوم الصفة مقام الموصوف .

٥١- قال الناقد : « لا نعرف كيف تسربت كلمة (أن سرك) في الحديث إذ هي ليست في الأصل ، وفي النهاية غريب الحديث إلا : أردت . »

ونقول : نصنا هو « وفي الأحاديث : أن سرك العز فججججج في جسم . »

وهي رواية مخطوطتنا وصحيحة أيضاً : وقابلناها بما في كتب الحديث الشريف ، واثبتنا الاختلاف بين الروایتين في الهامش . فما وجه الاعتراض على هذا ؟

إن الناقد حين أراد الاعتراض دون وجهه حق ، وقع في غلطتين .

الاولى : قوله (النهاية غريب الحديث) وصوابه (النهاية في غريب الحديث) .

والثانية : قوله : أن نص الحديث في النهاية (إلا إذا أردت) ولا وجود لكلمة إلا في هذا الحديث الشريف .

وما جاء به الناقد هو تزوير على رسول الله صلى الله عليه وسلم وكذب . والحديث

يقول : (من كذب علي متعمداً فليتبوا مقعده من النار) .

٥٢- أراد الناقد أن يصوب نصنا (وخسا أو زكا مثال سمي ورمى بالتنوين) .

فقال : « الصواب خسا أو زكا مثال سمي ورحى بل تنوين » وكلمة بالتنوين خطأ مطبعي واضح صوابه بلا تنوين ، ونبهنا عليه في جدول تصويب الاغلاط .

لكن الناقد وهو يحاول تصويب هذا الخطأ المطبعي وقع في خطاين .

قال : رحى وصوابها رمى .

وقال : بل تنوين وصوابها بلا تنوين .

٥٣- قال الناقد : « كان من الضروري للمحققين أن يعربوا كلمتا (كذا) يخسى ويزكى ، بكسرة السين والكاف ، لأن النص من اللغة وإهمال هذا النوع يحدث إساءة الظن به وإساءة التفسير أيضاً . »

وتقول من الصعب على المطابع ضبط كل حرف من حروف الكلمات ، وقد ضبطنا الحرفين الاول والثاني من الكلمتين . وتركنا ضبط الباقي إذ لا وجه للاشتباه في قراءة الكلمتين بعد الذي ضبطناه .

فأراد الناقد أن ينبه الى وجوب ضبط ما لا حاجة الى ضبطه ، ولكنه وقع في ثلاثة أخطاء فقال : يعربا وصوابها يضبطا

وقال : كلمتا وصوابها كلمتي

وقال : بكسرة وصوابها بكسر

٥٤- قال الناقد : « الا يحتاج فعل اكتنف تشنية بعد كلمة القذالان (المثني) »

ونقول : أن سؤاله هذا مغلوط ، ولا يسأله إلا من يجهل العربية ، لأن النص (القذالان ما اكتنف فأس القفا) وفي لسان العرب (قذل) : القذالان ما اكتنف فأس القفا عن يعين وشمال .

٥٥- قال الناقد : « انبسه المحققان إلى خبر الصفاني لزهدم : فرس لمنرة ، فأوردا ما في اللسان من قول ابن بري أي هو لسحيم بن وثيل وفيه قول ابنه جابر ، ولكن الحقيقة ليست كذلك » . ثم أتى بعد ذلك بكلام ركيك طويل .

ونقول : الكلام الطويل والركيك لا مبرر له .
لأننا اثبتنا نص الصاغاني عن زهدم كما جاء
في المخطوطة وذكرنا رأياً آخر في الهامش :
ولم نخطئ الصاغاني كما يدعي الناقد

٥٦- جاء في نصنا (كهنته الشدادند اي جينته عن
الاقدام) والخطأ المطبعي واضح في هذه
العبارة لان الكلمة الاولى كتبناها في أبيات
التخميس صحيحة في الصفحة نفسها . اما
الشدادند فزيادة الدال واضحة . ولكن
الناقد جعل من هذا الخطأ قضية وتحدث
عنها في عشرة أسطر ركيكة لا معنى لها .

٥٧- قلنا في النص : « عبقر موضع يزعم العرب »
ويطالبنا الناقد بأن نقول : « تزعم العرب
لان العرب تعني طائفة » فهي مؤنث .

وقد أخطأ الناقد في هذا . جاء في
لسان العرب (عرب) العرب جيل من الناس
معروف . فهو اذن مذكر .

وقال الازهري : رجل عربي اذا كان نسبه في
العرب ثابتاً ، وان لم يكن فصيحاً وجمعه
العرب . فالعرب مذكر ايضاً . وما ورد
عندنا صحيح .

٥٨- قال الناقد : « يرحى اسم ارض كانت الى
ابي طلحة الانصاري ان العبارة مختلفة ما
معنى كانت الى ابي طلحة . ان كلمة (الى)
هي (لابي) وبها تستقيم العبارة . »

ونقول : وهم الناقد في ملحوظته إذ
حصل سقط في مخطوطتنا وهو كلمة (ابي)
فاستكملناه من المصادر التاريخية ،
وحصرناه بين قوسين ، ونبها على ذلك في
الهامش . ففي الاصل كانت (الى طلحة)
والصواب (كانت الى ابي طلحة) .

٥٩- قال الناقد : « ضبطت الكلمة الاعليطة :
بفتح الاول مرة وبالكسرة اخرى ، ولا نعرف
سببها ، واما الصواب بالكسرة . »

ونقول : ضبطنا كلمة (الاعليط) بالكسرة لا
كما ادعى بالفتحة مرة وبالكسرة اخرى .
ففي الاولى لم نحرك الهمزة ، وفي الثانية
حركناها بالكسر .

٦٠- ضبطنا (زيم) بالتونين ، وحققنا بضمة
واحدة لانها ممنوعة من التونين ، وهو خطأ

مطبعي وكل ما عدا ذلك من تعليق لا قيمة له
لأننا نحقق نصاً ، ولنا شارحين له كما
يريد الناقد .

٦١- قال الناقد : « هذا من امر مؤسف ان
المحققين لم يعتنوا بالنص على الأقل لاجراجه
حق الاعتناء ، ودليل ذلك ان التخميس على
هذه الصفحة اقتحمه شيء من شرحه ، ولم
يقوماه ، فنشر على صورة ما يكره القراءة
بل يسخط على المخرجين »

ونقول : بهذه المبارات الركيكة صب الناقد
غضبه علينا لانه لم يعرف قراءة النص .

والقاعدة العلمية توجب نشر النص كما كتبه
مؤلفه فاذا كان المؤلف قد اورد شرحاً لبعض
الألفاظ بعد البيت الأول من التخميس تم
اكمل رواية التخميس ، فلا يصح لناشره ان
ينقل هذا الشرح الى موضع آخر بحجة ان
ينشر البيت الخمس متصلاً ببعضه ، وانما
يجب علمياً ابقاء الاصل كما كان .

٦٢- قال الناقد : « الوهن والموهن : نصف
الليل . والصواب الوهن والموهن : نحو من
نصف الليل . (انظر القاموس) »

ونقول : ان ما اثبتناه هو ما في المخطوطة ،
وليس من شرحنا لكي نضيف ما في القاموس ،
وكل إضافة هنا تعد تلاعباً وتزويراً .

٦٣- قال الناقد : « مشربة صوابها بالتاء المربوطة
وضبطها المحققان بالهاء » .

ونقول : في هذه الملاحظة اكثر من خطأ ،
فالكلمة هي (مشربة) وليست (مشربة) .
وبدل ان يقول كتبها المحققان قال : ضبطها
المحققان اما اهمال تقطني التاء المربوطة فهو
واضح بسبب الطبع . ولاندري لماذا لم ينبه
الناقد الى سقوط النقطتين من (البهرمة)
في السطر نفسه ؟

٦٤- قال الناقد : « لابد لي ان اشير في هذا
الموضع الى شيء غريب لعل ابن جماعة وقع
في هذه الاغلوطة . جاء في النص : السواع
بالكسر ما اسمت به غصتك . ويقال بالضم
وبالفتح حيث انه مختل . واعراب السواع

بالضم وبالفتح وبالكسر . فانها في بيت أورده
الصفاني وأفادنا أن ابن أبي أنس قراه بكسر
الأول وابن حبيب بضمه وغيرهما بالفتح .
ليست مسألة الأعراب هذه إلا في هذا البيت
للكميت

وكانت سواغا أن جُزّت بفصة

يضيق بها ذرعاً سواهم طيبها

وأما ما ورد في التخميس فهو بالكسر لا غير «
وتقول : حاول الناقد أن يناقش رأي ابن
جماعة (صاحب المختصر الذي نشرناه)
وليس ذلك من شأننا ، ولكنه وقع في جملة
أغلاط في هذه الفقرة الواحدة ندرجها ، وهي :

- ١ - السواغ خطأ صوابه السواغ بالفين .
- ٢ - ما أسعت خطأ صوابه ما أسفت .
- ٣ - (أعراب السواغ) خطأ صوابه (ضبط السواغ)
- ٤ - مسألة خطأ صوابها مسألة .
- ٥ - (وكانت سواغا) خطأ صوابها (وكان سواغا)
- ٦ - (سواهم طيبها) خطأ صوابه (سواغا طيبها) .

انظر شعر الكميت ١١٥/١

٦٥- قال الناقد : « جاء الصفاني في معنى الدحل :
هوة تكون في الأرض ، حيث أن المطبوع
يحتوي على : نفق يكون في الأرض . »

وتقول : ونحن أثبتنا ما في مخطوطتنا والمعنى
واحد . ومما يؤكد صحة اللفظة التي أثبتناها
ما جاء في لسان العرب (دحل) قال : الدحل
نقب ضيق فمه ثم يتسع أسفله حتى يمشي
فيه ، وربما أثبت السدر . وهذا يؤكد أن
النقب في الأرض والنفق والهوة شيء واحد .
وليس من حقنا تغيير النص وإبدال الألفاظ .

٦٦- قال الناقد : « جاء الشطر الثاني من
التخميس :

أو دلني نظف على الهوى أو حاشني
كذا جاء الشطر وهو مختل الوزن . لعل
الصواب بإخراج كلمة (نظف) من الشطر «
وتقول : صحيح أن كلمة (نظف) زائدة لأنها
من خطأ الطبع حيث أدخلها الطباع من
الهامش أثناء التصحيح حيث كتبنا له
(نظف) أي الحبر الزائد الأسود . فأحجمها
في النص . وقد نبهنا على ذلك في جدول
الخطأ والصواب .

٦٧- قال الناقد : « سقطت نقطة الزاي من
الناسخ لكلمة (راغ) » .

وتقول : لقد أثبتنا نحن رواية مخطوطتنا
(راغ) وذكرنا في الهامش أن اللفظة في
المقصورة (زاغ) علماً أن زاغ وراغ بمعنى
واحد .

فانتحل الناقد هامشنا وتعالّم في ذكر هذه
الملاحظة التي لا وجه لها .

٦٨- قال الناقد : « جاء في المطبوع الآلاء : النعم
وأحدثها آلى . وإلى مثال رحي ومعا . لعل
المثال الثاني لا ينسجم وهو ممى . مقصور «
تقول : هكذا كتبت في مخطوطتنا ، وهي
صحيحة ولكن الناقد لم يفهمها فحرف ما
كتبناه ، اذ كتبنا (آلى وإلى) فأثبت هو
آلى وإلى . وهذا خطأ محض .

٦٩- قال الناقد : « لاشك فيه أن كلمة (الو)
مثال (قفو) صحيح ، ولكن الأصل يحتوي
على (قنو) وليس علينا إلا أن نأتي بالأصل «
وتقول : أننا أثبتنا بالأصل ، وهو ما كتب في
مخطوطتنا وما دام صحيحاً ، فهل يسوغ
لنا تغيير النص ؟

٧٠- قال الناقد : « ضبطت الكلمة (بنفيه) بالهاء
حيث أنها بالتاء المربوطة . »

وتقول : أراد الناقد مؤاخذتنا على هفوة
مطبعية واضحة ولكنه أخطأ في عبارته ،
فبدل أن يقول كتبت بالهاء . قال : ضبطت
بالحاء .

٧١- قال الناقد : « إن في الشطر الأول من
التخميس كلمتان أو أبق ، ولكن المحققين
جمعاهما وجعلاهما في كلمة واحدة . »

وتقول : صحيح أن الكلمتين قد تقاربتا
بسبب الطبع ، ومع ذلك فأي قارئ
بسيط يعرف قراءة أو أبق ، ولا يمكن أن
يجعلهما كلمة واحدة . علماً أن كلمة أبق
مشروحة بعد أسطر قليلة تحت التخميس .
فهل العيب فينا أم في القارئ الذي يخطئ
الصواب ويحمل المحقق أوزار ذلك .

وقد وقع الناقد في خطأ نحوي
شنيع ، فرفع ما حقه النصب فقال :
أن في الشطر الأول من التخميس كلمتان .
والصواب كلمتين .

٧٢- قال الناقد : « ورد فعل (تخر) في المطبوع على التانيث ، انها على التذكير ، ليست بسقيمة . وان تضاف كلمتان وتجري العبارة واللاحب : فاعل بمعنى مفعول يعني ملحوب ، ستكون العبارة احسن واجمل من الاولى . » ونقول : لقد اثبتنا ما في الاصل ، وفي التحقيق لا مجال للاحسن والاجمل مقابل الاصل الذي قال عنه : ليست بسقيمة . اي الرواية التي اثبتناها .

إن مطالبته ايانا باضافة كلمتين ليستا في المخطوط يعني مخالفة قواعد التحقيق العلمي .

٧٣- قال الناقد : « وفي المطبوع : اقول والدمع مسهلا . حيث ان كلمة مسهلا تفي بما سبق من العبارة . واضف عليه ان المسهل لا تستعمل للدمع مطلقا . »

ونقول : لقد اخطأ الناقد في ذلك ، إذ ليس من حقنا تغيير ما في النص . والكلمة صحيحة . قال ابن سيده : السهل كل شيء الى اللين وقلة الخشونة . اللسان (سهل) وفي نصنا :

اقول والدمع يسح مسهلا يبدو معنى سهل واضحا ، إذ المراد الدمع يجري بسهولة وليونة .

٧٤- قال الناقد : « جاء اسم الموضع (النحيت) في التخميس ولكن المحققين ضبطها النحيات في شرحه . ولم يشرا الى هذا التصحيف من الناسخ . »

ونقول : ليس في النص اي تصحيف بل هو خطأ مطبعي وقع في هذا الموضع . والدليل ان الكلمة نفسها كتبناها في موضعين من الصفحة نفسها برسم (النحيت) .

٧٥- قال الناقد : « يدوسها بقرقر على التذكر (كذا) حيث انها على التانيث كما في الشطر الاول من البيت . »

ونقول : الصحيح ما ذكرناه بالتذكير لان الفعل يعود على كلمة (الجون) اي الحسان الاسود . وهو مذكر . فيجب تذكير الفعل .

٧٦- قال الناقد : « جاء المحققان في معنى القرير : بالقناع الاملس حيث ان القرقر هو القاع من قوع وليس من قنع . »

ونقول : صوب الناقد كلمة (القناع) الى (القاع) وهو خطأ مطبعي واضح ولكنه وقع في الخطأ إذ قال : القرير : القناع الاملس . والصواب القرقر .

٧٧- قال الناقد : « جاء في المطبوع . فنقول مطرها بنوء كذا . والصواب مطرنا بنوء كذا » ونقول : اخطأ الناقد وقراءتنا (مطرها بنوء كذا) هي الصحيحة ، لان الحديث عن الأرض .

٧٨- قال الناقد : « والاري كالراح لمن ودي ابتفى) ولكن في النص الذي خطه الدمياطي : (والاري بالراح لمن ودي ابتفى) »

ونقول : إن ما اثبتناه وهو :

(والاري كالراح لمن ودي ابتفى) هو المعنى الصحيح . ويعني : ان المصل كالخمر لمن ابتفى مودتي . اما النص الذي يقترحه الناقد فهو معنى ركيك . علما اننا قد اشرنا في الهامش الى رواية المقصورة : وهي (والراح كالاري) وهي رواية مشابهة في معناها لروايتنا .

وهو يوجه هذا النقد صف مرتين إذ قال : ودي ابتفى (بالمين المهملة) ثم كررها ثانية في النص ذاته . وصوابها ابتفى (بالعين المعجمة) في الموضعين .

٧٩- قال الناقد : « ضبطت كلمة الحبى بالكسر لدى الصفاني . »

ونقول : ونحن ضبطناها بالضم . وفي شرح الصفاني : حبى مكسور الاول عن يعقوب . والضم هو القياس . ولا ندري ما وجه اعتراضه إن كان شرح الصافاني يعزز ضبطنا ؟

٨٠- قال الناقد : « لا الحاجة الى الحاشية التي جاء بها المحققان ، وذلك بعد قراءة شرح التخميس في الاصل . وفيه صرح الصفاني عن كلمة زيفانة . »

ونقول :

اما الحاشية التي اثبتناها وهي (في المقصورة زيفانه) . فضرورية علميا لانها تسجل الاختلاف بين رواية البيت في المخطوطة وروايته في المقصورة . ولكن الناقد ، وهو يسجل رايه المفلوط ، وقع في جملة اخطاء :

١ - لا الحاجة صوابها لا حاجة

٢ - صرح الصفاني عن كلمة زيفانة - صوابها
كما ورد في الشرح .

٣ - زيفانة صوابها زيفانه (بالهاء) .

٨١ - قال الناقد : « جاء في الشطر الثاني :

(بامرة وإن يلتوا لا يلن)

وحيث صوابها : بامر وإن يلتوا لا لن »
ونقول : كتبنا الكلمة (يلتوا) (يلتوا) وهو
خطا مطبعي فبدل تقطعي الياء وضع الطباع
كسرة . وقد نبهنا على هذا الخطا الواضح .
ولكن الناقد سقط في وهم إذ حذف التاء
المدورة من (بامرة) ولم يتنبه ، وهو الجاهل
بالعروض الى ان الصيغة التي اثبتتها مختلة
الوزن عروضيا .

٨٢ - قال الناقد : « الضفيرة الرمل المتعقد .
والصواب الرمل المتعقد من باب التفعّل » .
ونقول : لقد توهم الناقد ان المتعقد يختلف
معناها عن المتعقد . وهذا خطا فاحش ،
فقد ورد في اللسان (عقد) « وقد انعقد
وتعقد » أي انهما بمعنى واحد .

٨٣ - قال الناقد : « والصيف يتلو حره برد
الشتاء . ولكن الصواب : والصيف يتلو
حره برد الشتاء » ونقول : لم تختلف عبارته
عن العبارة التي انتقدها ، فهي بنصها لفظا
وروحا . ولكنه وقع في خطا وهو ينقل النص
فأورد كلمة (الشتاء) بالهمزة في موضعين .
وهي محذوفة الهمزة في النص (الشتاء) ولم
يتنبه كمادته في جهل العروض الى ان الشطر
سيختل وزنه اذا ما أضيفت هذه الهمزة .

٨٤ - قال الناقد : « كفاة : أي نتاجها وبرها .
والصواب أي نتاجها ولبنها ووبرها » .

ونقول : في مخطوطتنا لا توجد لفظة (لبنها)
فلا يجوز ان نضيفها من عندنا .

وفي مطبوعتنا لم ترد عبارة (أي نتاجها
وبرها) وانما وردت على وجه صحيح وهو
(أي نتاجها ووبرها) .

٨٥ - قال الناقد :

« أمهيت الحديد إذا حددتها . صوابها :
أمهيت الحديد إذا أحددتها » .

ونقول : لقد أخطأ الناقد في ذلك . جاء في
اللسان (حدد) ما نصه « أحدها أحدادا

وحدها : شحذها ومسحها بحجر أو
مبرد » .

فالفعل (حدد) و (أحد) بمعنى واحد .

٨٦ - قال الناقد : « صوى هذين العودين لا يضر
بهما لانهما ينتجان نارا لا ولدا » والصواب
« صوى العودين لا يضرهما لانهما ينتجان
نارا ولا ولدا » .
ونقول :

هذا نص ما أورده الناقد ، وهو تحريف ، ففي
مطبوعتنا (صوى) وليس (صوى) ولفظة
(هذين) موجودة في المخطوطة فلا يسوغ
حذفها علميا . وعبارة (لا يضر بهما) وردت
بهذه الصيغة ايضا . ومعناها صحيح ،
فكيف يسوغ لنا إبدالها ؟

٨٧ - قال : جاء الشطر الثاني للتخميس في
المطبوع : « ما انصفت أم الصبيين التي »
والصواب « أم الصبيين بضم الصاد لانها
اسم الداهية »
نقول :

وهم الناقد في هذا وهما عجيبا ، فتفسيره
لأم الصبيين في هذا الشطر مخالف لمعنى
البيت . إذ الواضح ان الشاعر يقصد المرأة
التي لها صبيان . وحيث جاء في الشطر
الثاني : اصبحت أختا الحلم ولما يصطبي فلا
يسوغ للداهية ان تصبي أختا الحلم . وإنما
تصيبه المرأة . وفي كتاب المرصع لابن الاثير
٢٢١ : أم الصبيين هي هامة الرأس . ولم
يقبل الداهية .

ومصدر وهم الناقد ان الصاغاني قال في اثناء
شرحه : للتيا والتي اسمان من أسماء
الداهية . فالحق الناقد بهما (أم الصبيين) .
وندون أدناه صورا لنقد الكاتب بسبب
الاختلافات الواردة بين صورة مخطوطته
الكاملة ، وصورة مخطوطتنا المختصرة من
قبل ابن جماعة .

٨٨ - قال الناقد : « ص . ٢ . في المطبوع : وعمى ،
بالقصر : كل أمر لا تدركه عقول بني آدم ولا
يلبغ كنهه الوصف ، أقول : ان كلمة عمى لا
تحدد الى الوصف الذي جاء بها المحققان
أو من قام بانتخاب النص فانه لدى الصفاني
هكذا : سأل أبو رزين ... الخ »

ونقول : ان النسخة التي حققناها ونشرناها
هي المختصر لا الاصل ، فليس هذا الفرق

من شأن المحقق لانه لا يمتلك نسخة الاصل
بل المختصر فقط .

ولذلك اثبتنا ما اختار صاحب المختصر .
وليس فيه أي شائبة .

٨٩- قال الناقد : ص ٢١ « كان على المحققين بل
هي من واجبهما ، وهما يحققان كتاب
الصفاني ، ان يشير الى ميزته الخاصة اي
اتيان الكلمات باعرابها الثلاث (كذا) أو
باعرابين ... الخ »

وتقول : حقاً إننا لم نشر الى ميزة الصافاني
في إيراد وجوه الاعراب الثلاثة للكلمة
الواحدة ، إذ لم يكن في مخطوطتنا من هذه
الوجوه شيء . إلا وجه واحد . فاثبتناه .

٩٠- قال الناقد : ص ٢١ « أسوة ، بالفتح
وبالكسرة وايضاً قدوة ، وقدوة كما كتبه
الصفاني وجزوة . بالثلاث . هذه خاصة
للصفاني ، اي ياتي الكلمات بجميع اعرابها ،
وهي جديرة بالذكر » (كذا)

وتقول : ردنا على ذلك هو ردنا على الفقرة
السابقة نفسه .

٩١- قال الناقد ص ٢٥ .

« يبدو من جملة (هكذا قال بعض الناس)
ان الصفاني الذي شرح هذه القصيدة نفسه
وقف حيراناً امام قول الناس على ما يظهر ،
ولم يقل أو ادلى رأيه فيه . إذ الامر بالعكس
لانه قال بعده : وأنا من عهدتها فالج بن خلاة ،
وبسرى براءة الذئب من دم ابن يعقوب .
وبهذه الكلمات لم يترك الصفاني مجالاً للشك »
(كذا) .

وتقول : ان العبارة التي وردت في مخطوطتنا
(هكذا قال بعض الناس) واثبتناها كما
وردت . اما الزيادة التي ذكرها الناقد فليس
لها وجود عندنا ، وما اثبتناه لا يقلل من
مكانة الصافاني ليدافع عنه الناقد فسمى
فالج بن خلاوة . فالج بن خلاة . واخطأ في
رسم كلمة (يترك) .

٩٢- قال الناقد : ص ٢٥ .

« هذا من خصائص الصفاني بأنه ياتي بجميع
الاعراب والصور للكلمة ، وبهذه المثابة أورد
كلمة (المنشأ) بالسين والشين » .

وتقول :

اثبتنا رواية مخطوطتنا (المنشأ) بالسين
فقط . ولسنا مطالبين بذكر الوجه الثاني
في اللفظ وهو (المنتشا) لعدم وجوده في
مخطوطتنا ، وهي مختصر ابن جماعة .

٩٣- قال الناقد : ص ٣١ .

والكلمة (فقد) التي اضافها المحققان
لاستقامة وزن البيت موجودة في الأصل .
وتقول : نسي الناقد ان مخطوطتنا هي
المختصر ، وليست الاصل الذي لديه .

٩٤- قال الناقد : ص ٥٥ .

« لاشك فيه ان ابن جماعة الذي انتخب
النص حافظ على روح الشرح ولاكنه (كذا)
خبط عشواء (كذا) في عدة الامكنة (كذا)
لدى الانتخاب . وهذه منها ، فانه قال :
وقال الجمحي : الفرض عود ... الخ » .
وتقول : ينتقد الناقد ابن جماعة منتخب
النص لانه لم يحافظ على روح الشرح ،
ويطالبنا ان نشر الى ما في المختصر من
نقص ، وهو يعرف عدم وجود النص الكامل
بين ايدينا فنحن ننشر المختصر الذي ظفرنا
به مخطوطاً آنذاك .

٩٥- قال الناقد : ص ٦٤ .

« اشارة المحققان في الحاشية بحوالة
المقصورة بان الكلمة (زاخما) التي وردت في
التخمين هي زاخرا . هكذا كان في النص
الذي انتخب منه ابن جماعة لكنه لم يصب
عند نقلها منه » .

وتقول : لامعنى لمبارة (بحوالة المقصورة)
فهي عبارة مغلوطة وغير مفهومة ، ومع ذلك
فهمنا من فقرته ان كلمة (زاخما) صوابها
(زاخرا) .

وقد وجه نقده في هذا التحريف الى ابن
جماعة صاحب المختصر ، والحقيقة ان
الناقد لم يفتن الى هذا التحريف ولكنه نقل
ملحوظتنا المدونة في الهامش رقم (١) من
ص ٦٤ وانتحلها لنفسه بادعاء العلم ، ولم
يعترف بالفرق ما بين الاصل والمختصر .

٩٦- قال الناقد : ص ٦٤ .

« جاء معنى الضحضاح الماء القريب ، ولكن
الدلالة مبتورة وهو الماء القريب القمر ، لعل
كلمة القمر سقطت من الناسخ » .

ونقول : هكذا وردت العبارة في المختصر ،
وأي قاريء يفهم العربية يدرك الدلالة التي
يشير إليها الناقد ، ولذلك لم نعلق على ما
سماه سقطاً .

٩٧- قال الناقد : ص ٧٢ .

« جاء في المطبوع امتاح فلانا ، إذا أتاه
فطلب فضله فهو ممتاح . أن العبارة المشار
إليها لا شك أنه لا يوجد فيها أي خلل ،
ولكن النص الذي أمامنا يفيدنا بكلمة يطلب
مقام مطلب (كذا) ويخيل إلي أن الكلمة في
نصنا أجمل من المطبوع . »

ونقول : لا مجال للجمال ، وليس لدينا غير
نسخة المختصر فأثبتنا ما فيها وهي رواية
ليس فيها أي خلل كما قال الناقد .

٩٨- قال الناقد : ص ٧٣ .

« وقد سقطت كلمة القراح بعد كلمة
روضت . »

ونقول : العبارة في مخطوطتنا (روضت :
جعلته روضة) وهو شرح صحيح ولا يتنبه
إلى أي سقط فيه عندما اختاره ابن جماعة
في المختصر .

٩٩- قال الناقد : ص ٧٥ .

« سقطت كلمة الرخوة بعد البيضاء . »

ونقول : العبارة في مخطوطتنا . (والفقع
ضرب من الكماء قال أبو عبيد : هي البيضاء)
وفي هذا الشرح تمام المعنى . ولا وجود
لكلمة الرخوة في نسخة المختصر لكي نثبتها .

١٠٠- قال الناقد : ص ٧٧ .

« سقطت (عليه) بعد (الت) . »

ونقول : العبارة في مخطوطتنا (الت : الت
عليه) والمعنى واضح ، ولا مجال لإضافة
مألاً يوجد في المخطوط المختصر . »

١٠١- قال الناقد : ص ٨١ .

« هنا سقطت العبارة : نحو سطرين من
المطبوع . »
ونقول :

لم يسقط سطران لأن نصنا (مختصر شرح
القلادة) ولذلك اختصر ابن جماعة هذين
السطرين ، والمعنى في النص مستقيم .

١٠٢- قال الناقد : ص ٨٥ .

« جاء في المطبوع : ويروى بكسر اللام .
ها هنا سقطت عدة أسطر من النسخ »
ونقول : يظهر أن الناقد لا يريد أن يفهم
بأن النص الذي حققناه مختصر ، ولا يجوز
له أن يقابل بين المختصر والنص الكامل
ليثبت الفروق ، وإلا لأصبح لدينا كتاب
جديد آخر .

١٠٣- قال الناقد : ص ٨٨ .

اثبت المحققان جمع الكثير لو طب ، أو طاب
ولا شك فيه أنه صحيح ، ولكن
مؤلف النص أورد وطاب . وجاء لها
شاهداً بيت امرئ القيس ... »

ونقول : أن الجمع الوحيد في مخطوطتنا
هو (أو طاب) وليس للشاهد الشعري
وجود . وما دامت كلمة الجمع لدينا
صحيحة ، فما هو وجه الاعتراض لدى
الناقد . وهو يعرف فرق ما بين المختصر
والأصل ؟

هذه هي الملاحظات التي نرى أنها تستحق
المناقشة والرد عليها ، وكل ما عداها ، وهو
قليل جداً . أغلاط مطبعية طفيفة ما كانت
تستحق المناقشة ، لأنها لا تعدو سقوط نقطة
أو تغيير موضعها مثل (نسع صوابها تسع) و
(الحزم صوابها الخرم) أو حركة مثل
(الجرز بتسكين الراء وصوابها الجرز بفتح
الراء) أو حرف مثل (البهز صوابها البهزة)
أو (أرفد صوابها أرفه) وهكذا .

انموذجات من اغلاط الناقد ، الاسلوبية واللغوية والنحوية والاملائية ، عدا ما اُبتناه في
الناء مناقشة مواضع تقدم ، فاننا لم نكرره في هذا الجدول .

الصواب

الخطأ

ص ١٩٧

- ١ - اتحنى كتاباً لطيفاً .
- ٢ - مشاركا بالسيد هلال .
- ٣ - الاخراج من جامعة .
- ٤ - النظرة العابرة على الكتاب .
- ٥ - وساسترشد .
- ٦ - بل مطالعة مركزة .
- ٧ - او انتخب الذي اخرج المحققان .
- ٨ - ومات المؤلف بعد يومين
- ٩ - واما النص هو اختصار .
- ١٠ - وعندما رايت انتخابه مبتوراً
- وإخراجه سقيماً ، حملتني بل فرصت علي
- تحقيق هذا الكتاب .
- اتحنى بكتاب لطيف .
- مشاركاً السيد هلال .
- وأخرجته جامعة .
- النظرة العابرة في او (الى) الكتاب .
- استرشد .
- بل اطالعه مطالعة مركزة .
- او المنتخب الذي اخرج المحققان .
- ومات المؤلف بعد يومين
- من هذه القراءة .
- واما النص فهو اختصار .
- وعندما رايت انتخابه مبتوراً
- وإخراجه سقيماً ، حملني ذلك بل فرض
- على تحقيق هذا الكتاب .

ص ١٩٨

- ١١ - وهي تصلح بكل الصلاحية .
- ١٢ - اضافني شوقاً إلى مطالعة .
- ١٣ - سرد فيه .
- ١٤ - كان عليها أن يضبط الكلمات .
- ١٥ - اورد مؤلفه فيه الافعال والاسماء بعلمه
- الفزير مقصوراً او ممدوداً .
- ١٦ - جاءت من قبل ابن جماعة .
- ١٧ - حرصاً على احتفاظ تراث الصفاني .
- ١٨ - عنوان .
- ١٩ - مقدمة .
- وهي تصلح كل الصلاحية .
- زادني شوقاً إلى مطالعة .
- سرد فيها (اي الترجمة) .
- كان عليهما أن يضبطا الكلمات .
- اورد مؤلفه فيه الافعال والاسماء بعلمه
- الفزير مقصورة او ممدودة .
- جاءت من ابن جماعة .
- حرصاً على حفظ تراث الصفاني .
- العنوان .
- المقدمة .

- ٢٠- أن كلمة النص عندما ترد في مقدمة أي كتاب
محقق يعني به النص .
- ٢١- وأن ابن جماعة الذي انتخبه فإنه صاحب
انتخاب شرح القلادة .

ص ١٦٦

- ٢٢- وهذا أمر متفق ولا جدال فيه .
- ٢٣- ومن يدعي على عكسه يعتبر ممن يمس به
ديانة العلم .
- ٢٤- بعد قراءة هذه الافادة خيلني ان المحققين
لم يجهدا .
- ٢٥- ليست هي حد بين خراسان والهند .
- ٢٦- وكان من حسن العبارة أن يرجع ضمير
بيت الله .
- ٢٧- أنه ورد بجزيرة فرسان .
- ٢٨- لم يحضر مجلس قاضي .
- ٢٩- وأنه حضر مجلس قاضي .
- ٣٠- بحيث اني اجزمت بالرأي .
- ٣١- اورد المحققان في ضمن تأليفات الصفاني
تأليفا وسماه .

ص ٢٠٠

- ٣٢- إن العاني واحد المحققين .
- ٣٣- سنة ثمانى عشر .
- ٣٤- اخذت فيلم النسخة الموجودة منه مكتبة
داماد زادة .
- ٣٥- إن هناك تأليف للصفاني .
- ٣٦- وظنوهما كتاباً واحداً في علم اللغة وأدرجوها
خطاً .
- ٣٧- اورد المحققان كتابين للصفاني وهو .
- ٣٨- فإنه رجع الى انهما كتاب واحد .
- ٣٩- لم ينسخ هذا النص ولا الفه ولا انتخبه .
- ٤٠- لم يصل إلينا شرح القلادة الذي الفه
الصفاني كامل .
- ٤١- إن ترجمة الديماطي الذي اورده المحققان
تحت ناسخ النص فلا حاجة إليها .

- إن كلمة النص عندما ترد في مقدمة أي كتاب
محقق يعني بها النص .
- وأن ابن جماعة هو صاحب انتخاب شرح
القلادة .

- وهذا أمر متفق عليه ولا جدال فيه .
- ومن يدعي عكسه يعد بعيداً عن العلم .
- بعد قراءة هذه الافادة خيل الى ان المحققين
لم يجهدا .
- ليست هي حداً بين خراسان والهند .
- وكان من حسن العبارة أن يرجع الضمير
على بيت الله .
- أنه ورد جزيرة فرسان .
- لم يحضر مجلس قاض .
- وأنه حضر مجلس قاض .
- بحيث اني جزمت بالرأي .
- اورد المحققان في ضمن تأليفات الصفاني
تأليفاً وسمياه .

- إن العاني أحد المحققين .
- سنة ثمانى عشرة .
- اخذت فيلم النسخة الموجودة منه في مكتبة
داماد زادة .
- إن هناك تأليفاً للصفاني .
- وظنوهما كتاباً واحداً في علم اللغة وأدرجوها
خطاً .
- اورد المحققان كتابين للصفاني وهما .
- فأنه رجح انهما كتاب واحد .
- لم ينسخ هذا النص ولا الفه ولا انتخبه .
- لم يصل إلينا شرح القلادة الذي الفه
الصفاني كاملاً .
- إن ترجمة الديماطي التي اوردها المحققان
تحت ناسخ النص لا حاجة إليها .

ص ٢٠١

- ٤٢- ولو كتبها لكان افضل واژداد في قيمة النص .
او وازدادت قيمة النص .
ويكفيها ما اوردها من التخمينات .
إن كلمة عمى لا تحدد الوصف .
الذي جاء به المحققان .
فطنا إلى هذا النقص .
جاءت الابيات من هذا التخمين بسكون
الآخر .
ليست كلمة ايضاً الثانية من الأصل بل مقامها
حيث .

ص ٢٠٢

- ٤٩- إن المحققين قرءا كلمة ... زاعمين بأنهما
يحافظان .
تكون تفري بالضم في البيت لا بالفتح .
وقراها المحققان .

ص ٢٠٢

- ٥٢- كان من حسن عمله يحافظ على رسم القرآن
القرآن .
ولا تقول كما هي في القرآن .
فانها بدلا من ذلك اوردا الكتب .
ولكنه .
خبط خبط عشواء .
في عدة امكنة .
لا يعبر عنها .
ويوفي حقها ما اورده ابن جماعة .
في رأيي ورأي كل من يحافظ على امانة
البحث ان كان ...
من واجب ابن جماعة ان يستبقي النص كاملا
ومن الخطر الاعتراض عليه .

- ٤٣- ويكفيها ما اوردها من التخمينات .
٤٤- إن كلمة عمى لا تحدد الى الوصف .
٤٥- الذي جاء بها المحققان .
٤٦- فطنا هذا النقص .
٤٧- جاءت الابيات من هذا التخمين لسكون
الآخر .
٤٨- ليست كلمة ايضاً الثانية من الأصل بل مقامه
حيث .

- ٤٩- إن المحققين قرءا كلمة ... زاعماً بأنهما
يحافظان .
٥٠- تكون تفري بالضم في البيت لا بالفتح .
٥١- وقراها المحققان .

- ٥٢- كان من حسن عمله يحافظ على رسم القرآن
٥٣- ولا تقول كما هي القرآن .
٥٤- فانها بدلا منها اوردا الكتب .
٥٥- ولاكنه .
٥٦- خبط عشواء .
٥٧- في عدة الامكنة .
٥٨- لا تعبها .
٥٩- ويوفي حقها ما اوردها ابن جماعة .
٦٠- في رأيي ورأي كل من يحافظ على امانة البحث
يرى ان كان ...
٦١- من واجب ابن جماعة ان يستبقي نصاً كاملا
٦٢- ومن الخطر لدى الاعتراض عليه .

فرسان كل واحد منهما زهدم .
رسالة افراد كلمات في القرآن والمنجد وغير ذلك .

ولو رجع المحققان الى الصحاح او اللسان لوجدا فيها العبارة .

ولو فكر المحققان قليلا في كلمة (الى) التي هي محرفة لعلما انها لا بي .

ضبطت الكلمة (الاعليط) بفتح الاول مرة وبكسره اخرى ، ولا نعرف سببه ، واما الصواب فكسره .

ضبطت كلمة (زيم) بالتنوين ولكن الصواب بالضم ، لانها ممنوعة من التنوين .

كما جاء في التكملة للصفاني .

٦٣- فرسان كل واحد منها زهدم .
٦٤- رسالة افراد كلمات في القرآن والمنجد وغيره ذلك .

٦٥- ولو رجع المحققان الى الصحاح او اللسان لوجدا فيها العبارة .

٦٦- ولو فكر المحققان قليلا الى كلمة (الى) التي هي محرفة ليعلموا انها لا بي .

٦٧- ضبطت الكلمة (الاعليط) بفتح الاول مرة وبالكسرة اخرى ، ولا نعرف سببها . واما الصواب بالكسرة .

٦٨- ضبطت كلمة (زيم) بالتنوين ولكن الصواب بالضم مبنيا .

٦٩- كما جاء التكملة للصفاني .

السطر الثاني من الآخر .
ان كلمة الو مثال ففو صحيحة .
ليس علينا إلا ان نأتي بالاصل .

٧٠- السطر الثاني عن الآخر .
٧١- ان كلمة الو مثال ففو صحيح .
٧٢- ليس علينا إلا ان ناتي بالاصل .

العبارة السالفة تدل عليها .
يدوسها بقرقر على التذكير .
جاء المحققان بكلمة (سرطان) .
اثل بالشاء الثلاثة .

لو رجع المحققان الى التخميس لانتبها يقينا .
هذه الهنة .

المعي من الإبل .

إن المحققين لم ينتبها .
يأتیان بالجمع للكلمة .

٧٣- العبارة السالفة تدل عليها .
٧٤- يدوسها بقرقر على التذكير .
٧٥- جاء المحققان كلمة (سرطان) .
٧٦- اثل بالشاء الثلاث .

٧٧- لو رجع المحققان الى التخميس لينتبها يقينا .
٧٨- هذه الهنة .

٧٩- المعى من الإبل .

٨٠- إن المحققان لم ينتبها .
٨١- يأتیان بالجمع للكلمة .

في جميع المواضع .
حيث ان صوابها .
لان الردا يلبس لا الردى .

٨٢- في جميع المواضع .
٨٣- من حيث ان صوابها .
٨٤- لان الردا يلبس ولا الردى .

- ٨٥ - شطر آخر من تحت .
٨٦ - هناك شطر ثاني .
٨٧ - ولا نهتدي الى عبارة .
٨٨ - الكلمات التي كتبها الصفاي مقصودا او ممدودا .
٨٩ - واوردها المحققان خلافا .
٩٠ - من الالف الى ظاء .
- شطر آخر من تحت .
هناك شطر ثان .
ولا نهتدي الى عبارة .
الكلمات التي كتبها الصفاي مقصورة او ممدودة .
واوردها المحققان خلاف ذلك .
من الالف الى الظاء .

● عن دار الشؤون الثقافية العامة تصدر المجالات التالية:

- الاقلام : وتعنى بالادب الحديث
- التراث الشعبي: وتعنى بالتراث والمأثورات الشعبية
- آفاق عربية : مجلة فكرية عامة
- الطلیعة الادبية : وتعنى بادب الشباب
- الثقافة الاجنبية : وتعنى بالادب الاجنبي

WWW.ATTAWHEEL.COM

أسرة المكية محمد